

الوثيقة: سياسة مكافحة الاحتيال	الرقم التمييزي: CPY 11	صفحة ( 1 ) من ( 3 )
رقم الإصدار: 1	تاريخ الإصدار: سبتمبر 2018	رقم المراجعة: 1
إعتماد: مكتب الشؤون القانونية	تاريخ المراجعة:	

## CONTROLLED COPY

### سياسة مكافحة الاحتيال

تعد سياسة مكافحة الاحتيال جزءاً هاماً في منظومة الحوكمة الخاصة بالجهة الحكومية، حيث يؤثر الاحتيال على العديد من نشاطات الجهة الحكومية، وتمثل عناصر إطار عمل مكافحة الاحتيال دوراً هاماً باعتبارها جزءاً من أدوات التحكم المؤسسي في الجهة الحكومية.

كما يمكن اعتبار وقوع الاحتيال في جهة حكومية ما على أنه إخفاق في منظومة الحوكمة في ظل غياب إطار عمل فعال لمكافحة الاحتيال، ويتولى مجلس إدارة الهيئة المسؤولية الرئيسية عن الإلتزام بتبني ممارسات تطبيق الحوكمة وبالتالي يتولى المسؤولية عن مكافحة الاحتيال .

ويتولى الرؤساء المباشرين المسؤولية عن تشجيع السلوك الأخلاقي، وتحديد المخاطر المحتملة للاحتيال، ومراقبة ورفع تقارير عن فعالية الإستراتيجيات المتعلقة بالاحتيال والضوابط الرقابية الداخلية والتأكد من حصول الموظفين على التدريب اللازم .

#### يتولى كافة الموظفين المسؤولية عن :

- التأكد من أنهم على علم بالسياسات المتعلقة بقواعد السلوك في الهيئة والسياسات الأخرى ذات الصلة والإلتزام بتلك السياسات.
- التأكد من أنهم على علم بالضوابط الرقابية والإجراءات المتصلة بمجالات عملهم، والإلتزام بتلك الضوابط.
- إبلاغ الرئيس المباشر أو رئيس مكتب الشؤون القانونية في الهيئة عن أية حالة من حالات الاشتباه بوقوع الاحتيال.

وعليه يعرف الاحتيال : يعرف الاحتيال بأنه " إستخدام الخداع للحصول على منفعة دون وجه حق " وهذا يشمل ما يلي:

- السرقة أو إساءة إستخدام أصول الجهة الحكومية بشكل معتمد.

الوثيقة: سياسة مكافحة الاحتيال	الرقم التمييزي: CPY 11	صفحة ( 2 ) من ( 3 )
رقم الإصدار: 1	تاريخ الإصدار: سبتمبر 2018	رقم المراجعة: 1
إعتماد: مكتب الشؤون القانونية	تاريخ المراجعة:	

- التلاعب في الحسابات أو إعداد بيانات كاذبة للحصول على منفعة (مثلا: قيام موظف بالمطالبة بعلاوة لا يستحقها أو قيام مورد بتقديم فواتير مزورة ليتم دفعها)
- تقديم أو قبول هدايا أو منافع أخرى لغرض التأثير خلال إتخاذ القرارات أو الحصول على منفعة شخصية.
- إساءة إستخدام إسم أو سلطة الهيئة للحصول على منفعة شخصية.
- إتلاف سجلات الهيئة أو حذفها أو إستخدامها بشكل غير ملائم.
- عدم الإفصاح عن التغيير في الحالة الاجتماعية (الزواج، الطلاق، المواليد، الخ....)
- الإفصاح غير المصرح به عن المعلومات التي تم الحصول عليها خلال العمل مع الهيئة.
- عدم الالتزام بالاقرار الخاص بعدم تضارب المصالح أي عمل يشوبه الخداع أو الاحتيال أو التظليل

**وهناك الكثير من مجالات العمل التي قد تتعرض للاحتيال ، بما فيها :**

- تكليف الأطراف الأخرى بتنفيذ العقود أو إدارتها
- المشتريات
- التعامل بالمبالغ النقدية أو الفواتير أو الإيصالات أو الحسابات
- التعامل مع المعلومات الهامة
- إدارة الأصول
- الرواتب

**كما يشير تعبير الاحتيال إلى كافة أشكال الاحتيال أو إلى الاحتيال المشتبه به والذي يرتبط بما يلي:**

- موظفي الحكومة الإتحادية
- موردي البضائع والخدمات لجهة حكومية ما.
- أي شخص آخر تربطه علاقة بالجهة الحكومية.

**الحد من وقوع الاحتيال:**

- ويقصد به تطبيق وإتخاذ الإجراءات التي تهدف لخفض مخاطر وقوع الاحتيال، من خلال وجود:
  - إدارة عليا تمثل قدوة حسنة
  - بيئة أخلاقيات العمل في الجهة الحكومية
  - قواعد السلوك
  - سياسة تعارض المصالح
  - التدريب للتوعية بقواعد السلوك الأخلاقي والاحتيال

هذه وثيقة رسمية خاصة بهيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس، في حال تمت طباعتها ينبغي معاملتها كوثيقة غير مضبوطة. للرجوع الى الاصدار المضبوط منها يرجى مطالعة الملف الالكتروني المشترك الخاص بنظام الادارة المتكامل في الهيئة

الوثيقة: سياسة مكافحة الاحتيال	الرقم التمييزي: CPY 11	صفحة (3) من (3)
رقم الإصدار: 1	تاريخ الإصدار: سبتمبر 2018	رقم المراجعة: 1
إعتماد: مكتب الشؤون القانونية	تاريخ المراجعة:	

- تكليف المسؤولين
- إدارة مخاطر الاحتيال

#### -الكشف عن الاحتيال-

- تتمثل أفضل الطرق للكشف عن الاحتيال في وجود موظفين يتسمون بالوعي والحذر ويدركون تماما الجهات التي ينبغي اللجوء إليها، وما الذي ينبغي عليهم فعله في حال الإشتباه بوقوع الاحتيال ، وذلك من خلال:
- دور التدقيق الداخلي
- حماية الموظفين الذين يبلغون عن حالات الإشتباه بوقوع الاحتيال
- إعداد سجل للاحتيال
- الإبلاغ عن الاحتيال من خلال الإبلاغ لمكتب الشؤون القانونية

#### الإجراءات المتخذة عند وقوع الاحتيال:

- ويقصد به خطة الإجراءات التي يتم تنفيذها عند الكشف حالة إشتباه بوقوع الاحتيال أو عند الإبلاغ عن وقوعه ويتمثل في :
- تحديد المسؤوليات للتحقيق في وقائع الاحتيال وإتخاذ الإجراء الملائم
- وضع وتوفير الأدلة لإتخاذ الإجراءات التأديبية أو الجنائية
- الحد من وقوع خسائر إضافية
- إسترداد الخسائر
- وضع أسس للتواصل مع الشرطة والجهات المعنية
- مراجعة الضوابط الرقابية الداخلية بعد وقوع الاحتيال بالتنسيق بين قسم الشؤون المالية ومكتب الشؤون القانونية ومكتب التدقيق الداخلي.

-وفقاً للمادة (20) من القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1076، يتولى ديوان المحاسبة المسؤولية عن التحقيق في الاحتيال في الجهات التابعة للحكومة الاتحادية، وبالتالي عندما تشير عملية التقييم أو التدقيق الإشتباه بوقوع أو الإبلاغ عن الاحتيال لوجود أهمية بالغة، يجب إبلاغ ديوان المحاسبة للبدء بإجراءات التحقيق .

-ويقع على عاتق مدير إدارة الخدمات المساندة بعد التنسيق مع الإدارة العليا بإحالة الموضوع إلى لجنة المخالفات لإتخاذ إجراءات التحقيق ومن ثم رفع تقرير إلى لجنة التدقيق والمخاطر لما تم إتخاذه من إجراءات وقرارات حول مواضيع الاحتيال التي تم احالتها لإدارة الخدمات المساندة لاتخاذ الإجراءات طبقاً للتشريعات السارية ذات العلاقة .

الوثيقة: سياسة مكافحة الاحتيال	الرقم التمييزي: CPY 11	صفحة ( 4 ) من ( 3 )
رقم الإصدار: 1	تاريخ الإصدار: سبتمبر 2018	رقم المراجعة: 1
إعتماد: مكتب الشؤون القانونية	إعتماد: المدير العام:	



اعتماد المدير العام:.....

هذه وثيقة رسمية خاصة بهيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس، في حال تمت طباعتها ينبغي معاملتها كوثيقة غير مضبوطة. للرجوع الى الاصدار المضبوط منها يرجى مطالعة الملف الالكتروني المشترك الخاص بنظام الادارة المتكامل في الهيئة